حينما تصدر أوامر التوقيف ممن يجهل القانون!

موقف وتسفيرات النجف بين الأمس واليوم

عبد الهادي الفرطوسي

> "كرامة الانسان مصونة، وتحرّم ممارسة أي نوع من أنواع التعذيب الجسدي والنفسي..... ولا يجوز القبض على أحد أو توقيفه أو حبسه أو تفتيشه الا وفق أحكام القانون"..... أخرج المقدم الحقوقي كاظم ناصر كاظم مدير موقف وتسفيرات شرطة النجف من درج مكتبه كراساً وقرأ علي الفقرتين السابقتين، وأضاف: «هذا ما تنص عليه المادة 22 من أحكام الدستور المؤقت لعام 1970 والذي لم تنسخ مواده الى هذا اليوم».

ثم واصل قراءته في أحكام الدستور المؤقت عائداً الى الفقرة أ من المادة 21 التي تنص على أن العقوبة شخصية، ولا يجوز أن يعاقب شخص بسبب ذنب اقترفه شخص آخر.

حصل ذلك عند زيارتي له في المقر الجديد لمركز التسفيرات الواقع في الحي الصناعي من مدينة النجف، وزيارة المكان ورؤية النزلاء القابعين وراء القضبان فتح نافذة في الذاكرة لأطل على مركز التسفيرات السابق قبل عدة سنوات، يوم كتب علي أن أزور ذلك المكان كل أسبوع لرؤية عائلة تخصني احتجزت فيه لمدة سنتين لأن أحد أبنائها فر من العسكرية الى خارج الوطن.

كان وصولي الى ردهات الموقف آن ذاك يتطلب أن أمر على قفص حديدي كبير يقع بين مبنى المركز وجدار المقبرة وفي كل مرة كنت أرى ذلك القفص محتشداً بالموقوفين الجالسين بهدوء، يتمتعون بأشعة الشمس، لكن الأمر يكون أشد تنغيصاً حين أعلم أن قضاء ساعة واحدة فيه يتطلب مبلغاً يدفعه الموقوف ليصل الى هناك، وأنه لا يتحقق للموقوفين إلا بين فترات متباعدة، ومن ثم فإن الذين لا يتمكنون من الوصول الى ذلك القفص يبقون تحت رحمة الجرب والأمراض الجلدية حتى يخرجوا من السجن.

أما في هذا الموقف فلا أثر لمثل ذلك القفص ذاتا؟ لأن الموقوفين يأخذون حصتهم من الشمس وسط الساحة الداخلية التي تتوسط المبنى، وإن هذه العملية تتحقق بين فترات متقاربة.

عدد الموقوفين بين الأمس واليوم

وعن عدد الموقوفين بين الأمس واليوم يجيب المقدم كاظم ناصر بأن حد الموقوفين كان يصل في عهد الدكتاتورية الى 860 موقوفاً أما الآن فيتراوح العدد بين 225 و 250، وسبب هذا الانخفاض يأتي من جملة عوامل، منها أن نسبة كبيرة من الموقوفين كانت تأتي بسبب تجاوز الحدود، أما اليوم فالمادة التي تخص هذا الأمر، وهي المادة 10 من قانون الجوازات، شبه معطلة، بسبب غياب مديرية الحدود العامة وتشكيلاتها، ومعلوم أن انفلات الحدود يؤدي الى دخول عناصر غريبة من بينهم مجرمون وتجار مخدرات ومخربون، لذلك تحتم الضرورة تنظيم هذه العملية، ولعل ذلك يتحقق بعد مؤتمر وزراء خارجية دول الجوار وبعد مطالبة العراق بإلزامهم بضبط حدودهم مع العراق، كما أن اليوم يشير بالأمل أن وزارة الداخلية العراقية قد اتخذت إجراءات لإعادة مديرية الحدود العامة وتشكيلات المخافر الحدودية.

الجهل بالقانون

والعامل الثاني أن الجهات التي تصدر أمر التوقيف أو الحجز كانت متعددة في العهد السابق فضلاً عن ان الجهات القضائية، كانت هناك جهات إدارية كالمحافظ أو القائممقام، وأغلب المسؤولين بهذه المسؤوليات هم غير مؤهلين قانونياً لإصدار مثل هذه الأحكام، إذ أن أغلبهم لا يحمل حتى شهادة الإعدادية، لذلك كثيراً ما كانت أوامرهم تؤدي الى خروقات قانونية، فمثلاً في الوقت الذي ينص قانون العقوبات العراقي على أن لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص، كانت بعض المواد تتعدد تفسيراتها، مثال ذلك المادة 240 التي تتضمن العاقبة بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على 100 دينار لكل من خالف الأوامر الصادرة من موظف أو جهة مسؤولة، تجاوزوا الحسين (ع) يحكمون سنتين بموجب هذه المادة، وإن تكررت القضية فالزائر يحكم بالإعدام، علماً بأن ذلك يتنافى وأحكام المادة 25 من الدستور التي تنص على أن حرية الأديان والعقائد وممارسة الشعائر الدينية مكفولة.

ويواصل المقدم كاظم ناصر حديثه عن محنته في معالجة تلك الانتهاكات فكان ضميره يمنعه عنها - وهو آمر لموقف تسفيرات النجف منذ تسع سنوات - أن يقف مع أولئك الذين يحتجزون دون وجه حق، فيسهل لهم دخول الطعام والشراب الذي يبعث إليهم من قبل متبرعين، فكان أن عرضه هذا التساهل الى المساءلات من قبل الأجهزة الأمنية وتهديده بالسجن أكثر من مرة.

ومن الأمثلة الأخرى على الخروقات القانونية التي تسببها أوامر الجهة الأمر الذي أصدره وزير الداخلية بحجز صاحب السيارة التي تحمل ملصقاً يتضمن أعلام الدول المشاركة في حرب 1991 متبوعاً بعبارة: we win. أما اليوم فإن أي أمر بالتوقيف أو الحجز لا يصدر إلا من جهة قضائية.

كما أن من أسباب كثرة الموقوفين في العهد السابق العفو المتكرر، إذ يخرج المجرمون عند العفو ليعودوا ثانية الى التوقيف أو السجن بعد أن يرتكبوا جرائم جديدة، ثم يخرجون ثانية في عفو قادم وهم أحرار.

ثم يضيف السيد آمر الموقف سببين آخرين أحدهما أن كثيراً من النزاعات تحل سلمياً واجتماعياً لقل الناس من قضايا المحاكم، والسبب الآخر هو الانضباط الاجتماعي.

التشكيل الاجتماعي للموقوفين

يضم الموقف نسبة ضئيلة من الإيرانيين، أوقفوا لأسباب بسيطة نتيجة حوادث مرورية أو سرقات منفية، أما بالنسبة للعراقيين من الموقوفين فأغلبهم أوقفوا بتهمة السرقة وهناك من كانت تهمته القتل، وأسباب قتل القتول مختلفة سابقة خلفها نظام الطاغية صدام حسين.

لم نجد في مركز التسفيرات أكثر من 230 موقوفاً، من بينهم 20 حدثاً وامرأة واحدة وقد أحالت التي حالة عدد النساء الموقوفات الى العهد

التسفيرات عن الأربعين، نصفهن من المحتجزات بسبب هروب أبنائهن من الخدمة العسكرية، والنصف الآخر تتقاسمه التهمات بالسرقة أو القتل أو ممارسة الدعارة، وكثيراً ما تصدر أوامر توقيف لأسباب تافهة، كالمشاجرات بين الأطفال وما شابه، وأتذكر امرأة أوقفت بسبب ديك لها كان يزعج الجيران بصياحه الفجري، وأخرى اتهمتها جارتها بالاستيلاء على دجاجة دخلت دارها.

الأحوال الصحية

عن الأحوال الصحية لمركز التوقيف تحدث المقدم كاظم ناصر ذاكراً أن الغرف كانت تفتقر الى التهوية الصحية والتعرض للشمس، واحتشاد الموقوفين بها، إذ أن غرفة مساحتها أربعة أمتار في أربعة أمتار كان يوضع فيها ستة عشر موقوفاً، كما أن أجهزة التبريد والتدفئة لم يكن لها وجود في مراكز التوقيف، وقد بادرنا الآن الى مناشدة بعض الجهات الرسمية وغير الرسمية، كوزارة العدل ومديرية الصحة والجمعيات الخيرية والشخصيات الاجتماعية من أجل توفير بعض المطهرات والمنظفات ومبردات الهواء.

بعد سقوط نظام الطاغية وإعادة تشكيل أجهزة الشرطة، حرصت وزارة الداخلية على إعداد الملاكات الشرطة على الوظائف بصورة خاصة وتهيئتها، بإلقاء محاضرات عن حقوق الإنسان وضرورة احترامها وصيانتها، والعمل على وفق المبدأ الدستوري القائل: "المتهم بريء حتى تثبت إدانته" لذلك فإن لأي موقوف حق توفير شروط الراحة والغذاء المناسب على الدولة الذي يكفي لحاجة الإنسان.

في هذه الأثناء دخل أحد رجال الشرطة حاملاً طبقاً فيه نموذج من غذاء الموقوفين: رغيف وصحنان أحدهما مملوء بالرز والآخر مملوء بالأدم، تذوقت الأدم فوجدته خالياً من اللحم، برغم جودة طبخه، وحين تساءلت عن غياب اللحم والخضار والفواكه، أجاب السيد آمر الموقف أن المبلغ المخصص لكل موقوف هو دولار واحد، يتوزع على ثلاث وجبات من الطعام، وهو مبلغ قليل جداً قياساً لما خصص للموقوفين في العاصمة.

بين الموقوفين

ويضيف المقدم كاظم ناصر أنه أدخل الى الموقف أجهزة راديو وتلفزيون كما أن الصحف تدخل بشكل متواصل، وإن عروضاً سينمائية قد جرت داخل قاعات التوقيف ونظمت احتفاليات في عدة مناسبات دينية، تخللها تقديم الهدايا والحلوى للموقوفين.

غادرت غرفة الإدارة متجهاً برفقة المقدم كاظم ناصر الى غرفة المكتبة، وثمة سابقة خيرة لم أسمع عنها في مراكز التوقيف من قبل، وقبل الدخول الى المكتبة نادى المقدم شاباً يجلس مع عائلته في الساحة الداخلية

نحونا، وقول المقدم تقديمه لي: كان الشاب محمد حمزة رحيم، وهو في الرابعة والعشرين من العمر، موقوفاً وفق المادة 406 بتهمة القتل، بادرت الى سؤاله:

- كيف يسمح لك رجال الشرطة أن تكون خارج الردهات وخاصة في هذا اليوم، يوم مواجهة الموقوفين؟ ألا يخشون أن تهرب؟

أجاب الفتى:

- تعامل منتسبي المركز جيد مع الموقوفين وخاصة آمر الموقف.

وعقّب السيد المقدم أن ثقتهم عالية بهذا الفتى لأنهم مطمئنون من براءته، وعدت الى مخاطبة الفتى:

- وكيف تجد التعامل مع الموقوفين؟

- في التوقيف وجدت أناساً مختلفي الطباع، بعضهم يتشاجر كثيراً، لكن الشرطة لا تسمح بوقوع الشجارات بينهم، وخاصة آمر الموقف الذي يمارس في مثل هذه الحالات سياسة هادئة، تقوم على الإقناع، لكن المشكلة الكبرى هي مع القضاة، إذ أن تأجيل المحاكمات لأشهر مسألة طبيعية عندهم، وهذا يعني أن مدة الموقوفية ستزداد.

- منذ متى وأنت هنا؟

- أنا موقوف منذ (2003/8/30) وقد انتهى التحقيق معي منذ (2003/9/5).

- ألست قلقاً على الحكم القضائي الذي سيصدر بحقك؟

- أنا قلق من شيء واحد، أن أحضر الى المرافعة فلا أجد القاضي، فتؤجل المرافعة.

أمين المكتبة

بعد ذلك دخلنا غرفة المكتبة، وتبين لي أن ذلك الفتى هو أمينها، وإنه يتولى توزيع كتبها على نزلاء الموقف حيث يغادر ردهته كل صباح، فيأخذ معه السجل ويتجول في الردهات، ويطلع الموقوفين على الفهرست، ثم يجلب لهم ما يريدون من كتب أو مجلات.

كانت المكتبة تضم كتباً ومجلات محدودة، بدأ الفتى يحدثني عنها، وقد أطلعني على سجلين أحدهما يتضمن محتوياتها البالغة 188 كتاباً و 22 مجلة، والسجل الثاني هو سجل الاستعارات، وقد بلغت 28 استعارة، للفترة الممتدة بين (2003/11/24) ويوم (2004/2/20)، وقد أثار انتباهي اقتصار الكتب والمجلات على الموضوعات الدينية دون غيرها، فأوضح المقدم كاظم ناصر أن هذه الكتب قد وصلت عن طريق التبرع، وإن المكتبة تستقبل كل كتاب يصلها وتعرضه للقراء بغض النظر عن منحاه الفكري والاتجاه السياسي.

مقارنة بين عهدين

لقاؤنا الثاني كان بالموقوف حسن عبد علي، وعند دخوله علينا غادر المقدم كاظم ناصر الغرفة، ربما ليفسح لنا مجال الحديث بحرية

المقدم الحقوقي كاظم ناصر كاظم

ودون رقابة، عرفت أنه كان موقوفاً في العهد السابق بتهمة الشروع بالقتل، وقد حكم برغم براءته كما يدعي، وهو الآن موقوف بسبب مشاجرة، ثم بسبب هروب من التوقيف، وقد منحته صفة مراقب لإحدى القاعات، حيث يعالج المشاكل بين الموقوفين وينظم أمورهم، ويكون واسطة بينهم وبين المسؤولين على المركز.

وقد أفاد عند مقارنته مركز التسفيرات بين عهدين أن المركز الآن أفضل من السابق، من حيث تعامل القائمين عليه أولاً، فظاهرة ضرب الشرطة لبعض الموقوفين لم تعد موجودة، كما كان الأمر في العهد السابق، وهو أحسن من حيث نظافة المكان وتوفر وسائل الراحة، من تلفزيون وصحف وماء ساخن على امتداد اليوم وتعرض للشمس بين يوم وآخر في ساحة السجن دونما قفص، كما في العهد السابق، وأشار الى قلة عدد الموقوفين في الردهة الواحدة، حيث تضم 24 موقوفاً فقط وذكر أن الطبيب يحضر بين فترات متباعدة، لكن الموقوفين يحصلون الآن على أدوية بشكل متواصل من بينها دهون لمعالجة الجرب وكبسول للالتهابات ومطهرات، وأفاد أن بعض الموقوفين يشترون بعض الأدوية على نفقتهم الخاصة، كما ذكر أن حفلة أقيمت في ساحة السجن، قدم فيها الشربت والحلوى ووزعت هدايا على الموقوفين، فحصل الكبار على ملابس داخلية والصغار على قمصلات، بينما حظيت النساء بعباءات.

جوع الليل

وكان لقاؤنا الثالث بالفتى كرار محمد علي وقد أخرجناه من ردهة الموقوفين، التي ضمت 21 حدثاً، ذكر أن بين نزلائه الأحداث من أوقف بسبب شجار أو نشل أو تسليب أو قتل، وكانت المشكلة التي تواجهه هي موعد تقديم العشاء، حيث يصل الى الموقوفين في الساعة الرابعة والنصف عصراً مما يسبب لهم الجوع في الليل، ومن المشاكل الأخرى تأخير مواعيد التقديم الى المحاكمة فقد يتطلب الأمر أشهراً عدة، لذلك فهو يلتمس تأخير موعد العشاء لساعتين أو أكثر، وتقديم مواعيد المحاكمات.

في (المدى)

شوارعنا.. البدائية!

احمد السعداوي

في مطلع الستينيات أثار تكثرة الحوادث المرورية في أمريكا مخيلة خبراء المرور لإيجاد حل لأحد أكثر مسببات حدوث الوفيات في العالم المعاصر: حوادث السير.

ولعل زيادة السرعة عن الحد القانوني والقيادة تحت تأثير المسكرات.. سببان رئيسان لحوادث السير الأكثر بشاعة، كما تشير الكثير من الاحصائيات المرورية.

الغريب في الأمر.. إن القوانين الصارمة والإجراءات العقابية لم تحد من هذه الحوادث.. فبدأ خبراء المرور بوضع إجراءات (تكيف) مع السرعة كالغاء التقاطعات المرورية واستبدال الأنفاق والجسور بها.. كلما كان ذلك متاحاً. أما ما هو أغرب فما روته الصحف الأمريكية عن (شارع لوث). وهو طريق خارجي في ولاية كاليفورنيا عمد رجال المرور بسبب كثرة حوادث التصادم فيه، إلى ملئه بالمطبات، كي يجبر السائق على تخفيف سرعته عند وصوله إلى هذا الشارع المشؤوم. لكن الحوادث المرورية المؤلمة لم تتوقف برغم هذا الإجراء. فخرج عليهم مواطن بفكرة كانت العلاج النهائي للسرعة في هذا الشارع.

نفذ رجال المرور على الفور مفردات الخطة التي تقضي بوضع واجهات إعلانية كبيرة على جانبي الطريق وعلى مسافات متقاربة تتيح للسائق رؤية ما فيها بوضوح. وتدفعه لتخفيف سرعته من أجل تأملها. أما ما حوته هذه الواجهات الإعلانية فكان صوراً شديدة الوضوح لأجساد نسائية عارية!

هذه الحكاية تقودني إلى مقارنة مثيرة لليأس والإحباط، فإذا كانت المشاكل المرورية في الكثير من بقاع العالم هي مشاكل ما بعد الشوارع الناصعة العريضة. فإن مشاكلنا مع الطرق تبدو بإزاء ذلك بدائية على نحو موجع، إنها بالضبط مشاكل شوارع قديمة ومتآكلة ولم تخضع طوال عقود لأي عملية إعادة تخطيط أو إدامة. ولقد استيقظنا على هذه الحقيقة خلال الأشهر الماضية بشكل غير مسبوق.. حين دخلت شوارعنا المنهكة ما يقارب النصف مليون سيارة (منفيست).

فبدا إن مشكلتنا المرورية هي (البطء) بسبب الزحام، وليس السرعة. فليست هناك إمكانية متاحة أمام السائق ليمارس السرعة. إلا إذا قرر الذهاب إلى البادية! فحتى الطرق السريعة تشهد ازدحامات متكررة. ولا أظن أن سائقاً ما في بغداد ليست لديه الآن بدايات (قرحة) بسبب الشد العصبي لازدحامات الطرق.

ومن ليس لديه إطلاع على أحوال المحافظات.. أقول له باطمئنان إن مشكلة الزحام المروري هي الآن مشكلة (وطنية). وآخر الأخبار تتحدث عن مظاهرات لمواطنين أمام مبنى المحافظة في الناصرية، كانت قضية معالجة الاختناقات المرورية على رأس مطالبهم ليلة الأحد (2004/2/22) في الساعة الثامنة والنصف تماماً.. المصادفة وحدها جعلتني أشهد حادثاً مرورياً مروعاً على أحد الطرق الداخلية في منطقة الشعب ببغداد. إذ مرت بجوار سيارة الأجرة التي استقلها سيارة جيب مسرعة كالصاروخ على الشارع شبه الخالي.. فجأة خرجت أمامنا تماماً وعند نقطة انكسار في الشارع، سيارة مرسيدس بيضاء.. لم يستطع سائق سيارة الجيب تفاديها.. واصطدم بها.. لم يتضرر سائق المرسيدس كثيراً ولاذ بالفرار.. لكن سيارة الجيب انقلبت ثلاث أو أربع مرات لتستقر في الجزرة الوسطية ملقاة على جنبها.

في اليوم اللاحق علمت إن سائق الجيب أصيب بكسر في ساقه فقط ولم يصب غيره في الحادث. الغريب إن الشارع المليء بالمطبات لم يشهد حادثاً مرورياً واحداً منذ سنين.. ولكن الناس في الأسابيع الأخيرة قد ردموا هذه المطبات بالتراب وسووا الشارع.. وعلى الأرجح بدا الشارع عندها مغرياً لسائق الجيب ليمارس سرعته التي قادته إلى قدره السيء.

هل نحن مؤهلون حقاً لشوارع عريضة ومستوية.. وهل المطبات والازدحامات سيئة بشكل مطلق. سنحتاج إلى خبراء طرق ربما.. للإجابة عن ذلك.

فوضى الشارع العراقي.. شاشة تعرض تناقضات الواقع

يحيى البطاط

بعد شهرين من المعايشة اليومية مع تفصيلات الشارع العراقي أستطيع أن أقول من دون تردد إن العراق يحتاج إلى معجزة ليتعافى ويستعيد توازنه بوصفه دولة ومجتمعاً له مقومات الدول والمجتمع، معجزة ترتكز على ثلاث قوائم: الزمن والمال والثقة بالنفس وبالمستقبل.

فالنقاط المضيئة في ليل بغداد قليلة إلى الحد الذي يجعل أكثر المتفائلين، حزيناً، منكسراً، وفي أحسن الأحوال صامتاً، وحتى لا أسقط في التعميم، سأبدأ بالإشارة إلى ما لمسته من إيجابيات هي أشبه ما تكون بالجزر المعزولة لكنها جميعاً تجري في سوق واحد، ولكنها على العموم إنجازات ذات طابع فردي وعفوي، وأولها عودة العراقيين إلى الحياة بشكل تلقائي بعد أن يئسوا وملوا من الشكوى والسكون في بيوتهم وأصبحت حركة الشارع العراقي اليوم أفضل مما كانت عليه قبل أشهر قليلة خلت، المقاهي والمطاعم ومحال الملابس والأحذية، والخروج الحذر للنساء من بيوتهن، وزحمة حركة المرور، وحركة البيع والشراء، كلها تعبر عن حيوية ونشاط لا يمكن إغفالها، كما إن نشاط سوق الشورجة (القلب التجاري للعراق) توسع بامتداد شارع الجمهورية ليحتل كل أرصفته وساحاته، حتى أصبحت حركة مرور السيارات في هذا

الثقافة و[illegible] فقد بدأ يتحرك بطريقة مثيرة جعلت من شارع المتنبي محجاً لأساتذة وطلبة الجامعات وجموع المثقفين العراقيين، كما إن النشاطات الثقافية التي تتبنى تنظيمها المؤسسات والجمعيات الأهلية تكاد تشغل كل أيام الأسبوع، زد على ذلك الهجمة المعلوماتية التي تعبر عنها بقوة مقاهي الانترنت المنتشرة في كل شارع وحي من أحياء العاصمة العراقية، وإن كان أغلب الداخلين إلى الشبكة يسعون بالدرجة الأولى إلى إجراء الاتصال بأقاربهم خارج العراق سواء باستخدام برامج الحوارات أو

لمعرفة ما يصلهم من رسائل عبر البريد الإلكتروني. وثمة أمر مثير آخر هو أن المجتمع العراقي بدأ يعبر عن نفسه بفاعلية من خلال التنظيمات المدنية المتمثلة بعشرات الجمعيات الأهلية، ابتداءً بجمعية العاطلين عن العمل وانتهاءً بجمعية المرضى النفسيين، وجمعية قصار القامة!

وبرغم إن كل هذه الفعاليات ذات طابع نهاري، فالليل لا يمكن حسابه ضمن أعمار العراقيين في المرحلة الحالية في الأقل، فهي فعاليات جميلة ومدهشة، ذلك إن حركة الشارع بهذا العنفوان قلصت إلى حد كبير من حرية لصوص السيارات ومختطفي النساء.. لكن معظم هذا يجري بمعزل عن الدولة.. الدولة في العراق اليوم عبارة عن دبابة عمياء تتجول في شارع السعدون أو تحت نصب الحرية.. بالأمس كنت أقود سيارتي بالقرب من نفق ساحة التحرير، وفوجئت بقافلة من المدرعات الأمريكية تمر بسرعة خاطفة على مسافة سنتمترات قليلة من سيارتي، وفي إحداها كان ثمة جندي أمريكي يخرج النصف الأعلى من جسمه، وهو يمسك بمسدس يشير به نحوي، ونحو السيارات والبشر، وكأنه يقول: ابتعدوا وإلا أطلقت عليكم الرصاص! هكذا فهمت من إيماءته العصبية.. طبعاً سيجيب السيد رامسفيلد لو سألته عن معنى تصرف الجندي الأمريكي، بأن دبابته لا تحتوي على (زمور) لتنبيه السيارات وعابري السبيل، فأراد الجندي أن ينبه العباد على الطريقة الأمريكية عن مخاطر اعتراضهم طريق الرتل المدرع الذي يمشي في قلب بغداد!. تماشياً مع المثل العراقي الشهير (ميل زرعك عن هوشي).

مرات كثيرة شاهدت المدرعات الأمريكية تتجول بسرعة كبيرة وفي معظم ساعات النهار في أكثر المناطق ازدحاماً، شارع السعدون والباب الشرقي وشارع الجمهورية والميدان والباب المعظم وشارع المغرب وساحة عنتر، وفي الشارع المحاذي لمعرض بغداد الدولي، وحي المنصور وشارع 14 رمضان، وفي كل مرة أتساءل ما الهدف العسكري الذي يدفع هؤلاء الجنود المستفزين إلى التجول بدباباتهم هنا، هل هو استعراض للقوة أم إن الأمر في سياق الترفيه عن الجنود المصابين بالكآبة.

أعتقد إن هذه المدرعات مصممة للحروب وليست للنزهات؟ فماذا لو انفجر إطار واحدة من السيارات المتهالكة المنتشرة في شوارع العاصمة؟ وماذا يحصل لو أن معتوهاً أطلق رصاصة طائشة؟ أن تقذف هذه المدرعات ما في أمعائها من نيران لتحصد الناس بلا رحمة؟.. مرة حدثني صديق عن حادثة حقيقية حصلت في مثل هذا الموقف عندما انفجر عادم سيارة قديمة بالقرب من مدرعة أمريكية، وأطلق صوتاً يشبه صوت رصاصة، وكانت النتيجة سقوط عدد من القتلى والجرحى الأبرياء بعد أن أطلق الجنود المذعورون النار عشوائياً وفي جميع الاتجاهات..

وتكرر الموقف عن مخاطر تجول المدرعات الأمريكية في شوارع بغداد المزدحمة، وكيف أدت تلك الجولات الغبية إلى سقوط عدد من الأبرياء بين قتيل وجريح.

الدولة بمعناها العصري ما زالت غائبة برغم مرور أكثر من أحد عشر شهراً على سقوط الدكتاتور، والتحسن الملموس الذي تشهده بغداد لا فضل فيه لأحد، لا للأمريكان ولا للأحزاب ولا للوزراء ولا للسادة أعضاء مجلس الحكم، الفضل يعود للناس البسطاء الذين فهموا بفطرتهم وحسهم الذكي أنهم وحدهم المعنيون بالمشية مفاصل حياتهم بعد أن ملوا من الشكوى والتذمر، وبدأوا يتعايشون مع الحالة المرورية للنظام بوصفها نظاماً أيضاً، فتحولت قيادة السيارات في شوارع بغداد على سبيل المثال إلى ما يشبه قيادتها في ألعاب (البلاي ستيشن)، القراءة الوحيدة التي يمكنني قراءتها في كتاب بغداد اليوم، أن هناك نهجاً متعمداً لتغييب أو تأجيل بروز عناصر الدولة، وإلا فما معنى أن يقف شرطي المرور في أي ساحة أو تقاطع من ساحات بغداد، وهو يتأمل مشهد المخالفات والتجاوزات وكل هذا الجنون الذي يجري أمامه من دون أن يمتلك حتى حق نفخ صفارته.

المضحك في كل ما يجري ببغداد أن الجميع يعانون من سجونهم، الأمريكان سجنوا أنفسهم داخل دباباتهم أو في المعسكرات والقصور الرئاسية المرفهة، وحكامنا سجنوا أنفسهم في جوف مخاوفهم المفتوحة بأشباح الإرهاب وأسامة بن لادن والزرقاوي، والعراقيون مسجونون رغماً عنهم في فقرهم وحاجاتهم وعطالتهم المزمنة عن العمل، مثلما هم مسجونون في ظلام الليل، وفي أحلامهم بتذوق طعم الديمقراطية جنباً إلى جنب مع طعم الموز الذي ينفخ بطونهم.

وبعض الساسة مسجونون في أحلام السلطة الموهومة والكراسي الهشة وضيق الأفق.. أما فكرة الوطن فمسجونة بين أقاويل الانتخابات والفيدرالية وحقوق الإنسان، وبين موزاييك الحالة العراقية الذي انكشف فجأة ليبهر الجميع بألوانه المتداخلة وأطيافه الخلابة، ولا ننسى سجون الصحافة العراقية المتمثلة بخطابها العصبي وانسياق بعض منابرها وراء بريق الفضائح الصحفية التي تلوكها صباح مساء، متناسية استحقاقات الحاضر والمستقبل، ومن دون أن تمتلك حق المساس بشعرة من رأس جندي أمريكي مختل عقلياً يعبث بأقدار الناس، أو انشغالها (الصحافة) ببلاغة الكلمات وهدير الجمل التي يجيد بعض الصحفيين العراقيين اللعب على أوتارها.

أما المسكين شرطي المرور فيقف على ناصية الشارع يلوح بكلتا يديه للفوضى، بعد أن فقد سلطته وهيبته، وخسر هواء رئتيه، وضاع سحر صفارته تحت عجلات المدرعات الطائشة في بغداد.